Publication	Al Shorouq
Date	December 3, 2016
Circulation	280,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Health minister: Private drug firms only think of huge profits
Page	05
Reporter	Emad El Deen Hussein

وزير الصحة لـ«الشروق»: شركات الأدوية الخاصة لا تفكر إلا فى المكاسب الخيالية

■ ٥٤٪ من الأدوية لشركات أجنبية و٤٣٪ لشركات محلية خاصة و٢,٦٪ للقابضة

كتب ـ عماد الدين حسين:

انتقد وزير الصحة الدكتور أحمد عماد، سلوك بعض شركات الأدوية الخاصة، وحملها جزءا من الأزمة التى شهدها هذا القطاع فى الفترة الأخيرة.

وقال الوزير، فى تصريحات خاصة لـ«الشروق»: إن بعض هذه الشركات لا تفكر إلا فى المكاسب الخيالية التى كانت تحققها فى السنوات الأخيرة، ولم تتعود على أن تقلل مكاسبها، ولا يشغلها أن هناك ملايين المصريين يحتاجون للدواء بأسعار تتناسب مع ظروفهم وفى الوقت نفسه، تحقق مكاسب معقولة لها.

وكشف الوزير فى تصريحاته عن أن الوزارة اقترحت على الشركات الخاصة أن تزيد الأسعار عشرة فى المائة من إجمالى المستحضرات الدوائية المحلية فى القطاع العام و١٥٪ للمستوردة، على أن يتم تحريك هذه الأسعار بمعدل أربع مرات سنويا، حتى لا تكون الزيادة ملحوظة أولا ويمكن للمرضى أن يتحملوها جزئيا.

وكشف الوزير عن أن ٥٤٪ من الأدوية فى السوق المصرية تنتجه الشركات متعددة الجنسيات، فى حين أن الشركات المحلية تنتج ٤٦٪ فقط، وشركة واحدة خاصة هى فاركو تستحوذ على ١١٪ من نسبة الـ٤٦٪، وهذه الشركة عرضت أن تنتج أى دواء ناقص. كما أن هناك سبع شركات للدم اتفقت على سعر واحد، وعندما قامت الوزارة بعمل ممارسة فقد انخفض سعر الأمبول من ٣٤ دولارا إلى ٢٢,٥ دولار، كما أنه تم تخفيض سعر دواء للأورام من خمسة آلاف إلى ثلاثة آلاف فقط.

وقال الوزير إنه سيتم التوسع فى المفاوضات مع الشركات الخاصة لإقناعها بتحمل المسئولية، خصوصا أنه تمت زيادة فى الأسعار بنسبة ٢٠٪ فى ٣ مايو الماضى، ولم تكن أسعار الدولار قد ارتفعت إلى هذا الحد الراهن. هذه الزيادة وقتها حققت للشركات سبعة مليارات جنيه، ثلاثة منها ذهبت للشركات متعددة الجنسيات ومليارات للشركة القابضة، ومليارات للشركات الخاصة المحلية. ولم يستبعد الوزير أنه فى حالة تعاون الشركات الخاصة، فقد يتم النظر فى الأسعار خلال الربع الثانى من العام حسب تطورات سعر الدولار.

وعلمت «الشروق» أن وزارة الصحة قد تلجأ إلى اتخاذ قرار بسرعة تسجيل الأدوية الجديدة، بحيث يكون تسجيل الدواء الحاص على رخصتى الـFDA الأمريكية أو الرخصة الأوروبية فى شهر واحد، أما لو كان الدواء حاصلا على ترخيص واحد فقط منهما فيتم فى شهرين. هذا الأمر كان يستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات قبل ذلك. أهمية هذا الأمر أنه سيعطى للشركات التى تسجل أدوية جديدة أن تضع الأسعار الحقيقية العالمية إضافة لهامش ربح معقول، لكن فى المقابل ستؤدى هذه الآلية إلى عدم زيادة أى سعر من الأدوية الموجودة بالفعل فى السوق.

وعلمت «الشروق» أيضا أن هذا الاتجاه قد يوجه ضربة للمحتكرين فى السوق المحلية إذا أصروا على موقفهم الخاص بضرورة زيادة الأسعار، خصوصا أن الوزارة قامت بزيادة الأسعار قبل ستة أشهر بعد أن ظلت ثابتة تقريبا منذ عشر سنوات.

وقال مصدر طبى إن الحكومة تدفع ثمن انسحاب الشركات العامة من السوق فى السنوات الماضية، حيث إن حصة الشركة القابضة للأدوية الآن لا تتجاوز ٢.٦٪.

أزمة الأدوية تتواصل رغم جهود الوزارة لاحتوائها ـ أ.ف.ب

■ الوزارة تدرس تسجيل أدوية جديدة لشركات أجنبية لمواجهة الاحتكار

أحمد عماد